بسم الله الرحمن الرحيم

**منهج الدراسة الفقهية التطبيقية**

يتبّين الإطار العام للدراسة الفقهية التطبيقية في رسائل الماجستير والدكتوراه من خلال العناصر الآتية:

**أولاً: المراد بالدراسة الفقهية التطبيقية:**

تطبيق الدراسة النظرية على الواقع العملي في حياة الناس, والنظر في مدى مطابقته للدراسة النظرية, واقتراح ما يراه الباحث تجاهه على ضوء ما انتهى إليه في نتائج دراسته النظرية.

ولمزيد من الإيضاح:

إذا تمت دراسة قضية من القضايا الفقهية دراسة نظرية متكاملة؛ ببيان تعريفها وأركانها وضوابطها العامة وكافة الجوانب المكونة لشخصيتها الحكمية, وبيان أحكام صورها المختلفة بيانًا وافيًا ومفصّلاً, أمكن بعد ذلك تطبيق نتائج هذه الدراسة على ما يجري به الواقع العملي في حياة الناس, وتعاملاتهم المختلفة ما له صلة بهذه الدراسة, والوصول إلى توصيات ومقترحات عملية تجاه ذلك على ضوء نتائج هذه الدراسة.

ولا يراد بالدراسة التطبيقية في القضايا الفقهية مجرد ذكر بعض الأمثلة لقاعدة معينة إيضاحًا لها وبيانًا, على وفق ما هو جارٍ في بعض الدراسات اللغوية والأصولية ونحوهما.

كذلك لا يراد ذات الصورة المستجدة في قضية معيّنة, قد استقر الرأي الفقهي فيها وفي صورها المعروفة, مادام أنها لا أثر لها إلا الزيادة في عدد الصور.

**ثانيًا: أنواع الدراسة الفقهية التطبيقية:**

للدراسة الفقهية التطبيقية أنواع, أبرزها نوعان:

**النوع الأول:** أخذ عينات من الواقع, ودراستها على ضوء نتائج الدراسة النظرية, واقتراح الحلول المناسبة لها؛ وذلك مثل: أخذ نماذج من الصكوك الصادرة من المحاكم, أو من عقود المعاملات المالية في المصارف أو الشركات في قضية معينة؛ لتطبيق نتائج الدراسة النظرية عليها.

**النوع الثاني:** دراسة الأنظمة واللوائح الصادرة من الجهات المعتبرة في قضية فقهية على ضوء نتائج الدراسة النظرية.

**ضوابط الدراسة الفقهية التطبيقية:**

يراعى في الدراسة الفقهية التطبيقية ما يأتي:

1. قبل تسجيل البحث:-
2. أن يكون اختيار العينات شاملاً لجوانب الدراسة النظرية قدر الإمكان.
3. ألاّ تقل عينات الدراسة في الحد الأدنى – فيما عدا دراسة اللوائح والأنظمة – عن ثلاث عينات إذا كانت صور التطبيق متعددة.
4. أن تكون عينات التطبيق على ما هو معمول به في المملكة العربية السعودية ما أمكن ذلك.
5. أن تكون العينات صالحة للتطبيق, مع بيان معيار اختيار العينة, واختيار الجهة.
6. أن تكون العينات محل لدى اعتماد الجهة التي يوجد فيها التطبيق.
7. تأكد الباحث من مدى تعاون الجهة محل الدراسة معه في التطبيق.
8. اختيار النماذج التطبيقية التي فيها جوانب مخالفة, أو موافقة وتحتاج لترشيد.
9. إدراج منهج الدراسة التطبيقية في منهج الدراسة بعد منهج القسم المعتمد.
10. ألاّ يزيد عمر النموذج التطبيقي عن عشرين من تاريخ تسجيل الرسالة.
11. بعد تسجيل البحث:-
12. عدد صفحات الدراسة التطبيقية لا يزيد عن ثلث الرسالة.
13. إرفاق النماذج التطبيقية في البحث.
14. وضع حلول ابتكارية لمشكلات التطبيق في مرحلة الدكتوراه.
15. أن تتضمن الدراسة التطبيقية الجوانب التالية:
* التعريف بالجهة.
* جوانب المخالفة والموافقة في التطبيق المختار
* ربط الدراسة التطبيقية بنتائج الدراسة النظرية.

**رابعًا: صيغة منهج الدراسة التطبيقية في الخطة وفي الرسالة:-**

يدرج منهج الدراسة التطبيقية بعد منهج البحث في الخطة وي الرسالة على النحو الآتي :-

منهج البحث :-

.................... إلخ.

منهج تطبيق البحث :-

سيكون منهج الدراسة التطبيقية للبحث وفق الآتي :-

* محل التطبيق هو الواقع العملي للبحث؛ من نماذج مناسبة مختارة, أو لوائح وأنظمة ذات صلة بالموضوع.
* دراسة محل التطبيق على ضوء نتائج البحث بالربط بين الدراستين.
* اختيار عينات التطبيق شامل لجوانب الدراسة النظرية.
* عدد عينات التطبيق وفق ما هو معمول به في المملكة العربية السعودية قدر الإمكان.
* العينات المختارة صالحة للتطبيق.
* معيارا اختيار العينة واختيار الجهة والتعريف بها محل بيانهما مع ذات الدراسة التطبيقية.
* العينات محل اعتماد لدى الجهة الموجودة فيها.
* الجهة محل التطبيق متأكد تعاونها مع هذه الدراسة.
* النماذج التطبيقية فيها جوانب مخالفة, أو موافقة وتحتاج إلى ترشيد, مع وضع حلول ابتكارية لمشكلات التطبيق قدر الإمكان.
* عمر النموذج التطبيقي لا يزيد عن عشرين سنة من تاريخ التسجيل.
* الدراسة التطبيقية كمّها لا يتجاوز ثلث الرسالة
* أصول النماذج التطبيقية مرفقة بالرسالة.